البرنامج المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى

خطة بحث مقترحة بعنوان

البطالــة وأثرها على الواقع النفسي والاجتماعي الفلسطيني

إعداد الباحث:

يوسف ماهر يوسف الكتري

إشراف:

محمد عبد العزيز الجريسي

خطة بحث مقدمة لاستكمال مطلب الحصول على درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة
بأكاديمية الإدارة والسياسة – غزة

1437 هـ - 2016م

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـات:.....1
المقدمة:.....2
مشكلة الدراسة:.....4
أهداف الدراسة:.....5
أهمية الدراسة:.....5
متغيرات الدراسة:.....6
حدود الدراسة:.....6
مجتمع وعينة الدراسة:.....7
منهجية الدراسة:.....7
أدوات الدراسة:.....7
مصطلحات الدراسة:.....8
الدراسات السابقة:.....11
أولاً: الدراسات الفلسطينية:.....11
ثانيا: الدراسات العربية:.....14
ثالثاً: الدراسات الأجنبية:.....22
التعقيب على الدراسات السابقة:.....25
الفجوة البحثية:.....26
هيكل الدراسة:.....27
قائمة المصادر والمراجع.....29

المقدمة:

لعل من أهم المواضيع التي تقلق أي دولة, وتُشغل مقدَّراتِها ومجهوداتها المادية والمعنوية؛ هو موضوع البطالة إذ تعتبر البطالة من أكثر المشاكل خطورةً على منظومات الدول, وتعتبر مقياساً ومؤشراً لنجاحية المكنة الاقتصادية لهذه الدول؛ فكلما ارتفع عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة, ولعلّ النصيب الأكبر من هذا السرطان المجتمعي يُعزى للدول النامية, التي تفتقر عادةً لمقوِّمات الريادة الاقتصادية, والقوة الإدارية للدول.

إن تفشي معضلة البطالة يعني أضرارا وخيمة ومفاسدَ كبيرة على الشعوب وحكوماتها, وعلى الشعوب بشكل أدق, إذ إن الفرد إن لم يجد ما يُفرّغ به طاقته الحيوية فإنه سيتجه إلى تفريغها بما هو سلبي, وبذا فإنه سيعود بالضرر على نفسه أولاً ثم على الدولة ثانياً.. ناهيكم عن دور البطالة في وأد أحلام الشباب ووقوفها سداً أمام عجلة التطوُّر والازدهار (المالكي، 2006، 6).

الجدير بالذكر أن البطالة أصبحت تعد من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشرى مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وسبباً رئيساً في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق، فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية. وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة. و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة (خليل وبريقل، 2000: 3) .

وإذا ما ذكرنا البطالة فإن بلادنا فلسطين هي في مقدمة دول العالم التي تعاني من مشكلة البطالة, حيث الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر من تفاقم كمي ونوعي لمشكلة البطالة, فهي من أكثر المشكلات خطورة اقتصادياً واجتماعياً, ويتحمل الاحتلال الإسرائيلي

المسؤولية في تفشي نسبة البطالة عبر القرارات المباشرة وغير المباشرة التي يتخذها من إغلاق للمعابر وتدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداد كبيرة من العمالة، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتصنيع مما يعرقل إدارة العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاقتلاع والتجريف والحصار المفروض جواً وبحراً وبراً.. وغيرها من القرارات العاملة على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني (شعث، وآخرون، 1998: 6).

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز، والأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب.

وتنعكس البطالة التي يعاني منها الأفراد على سلوكهم وتلقي بظلالها على المجتمع الذي يعيشون فيه حيث بدأت تظهر في مجتمعنا صورة متكاملة لأوضاع شاذة في شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي وما تولد عنه من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وهناك فئة أخرى تقوم بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط ويخلق شبابا مدمرا نفسيا وعضويا، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي.

مشكلة الدراسة:

إن دراسة البطالة وتحليل أسبابها والآثار المترتبة عليها أمر تسعى وتهدف إليه الكثير من الدول والمنظمات في الوقت الراهن، ولقد تولَّد ونما هذا الاهتمام وبشكل كبير سواء كان على مستوى الدول (محلياً) أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية (عالمياً) وذلك بسبب الإيمان بالواقع والآثار المدمرة المترتبة على البطالة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

إذ ترتبط قضية البطالة بشكل رئيس بالجوانب الرئيسة للبناء الاجتماعي للمجتمع والدولة، والمتمثل بالجوانب: الأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية (البكري، 1422: 5).

حيث إن قابلية الناس للشعور والإحساس بالألم ترتفع في حال عدم عملهم واعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا عندهم (Oswald, 1815: 107).

فقد بلغت نسبة البطالة للعام 2015م (27%) في فلسطين وبالتالي يوجد (330) ألف عاطل عن العمل منهم أكثر من (200) ألف عاطل عن العمل في قطاع غزة، وأغلبهم من فئة الخريجين، وبذلك تعتبر نسبة البطالة في فلسطين من أعلى النسب في العالم (الطباع، 2015).

لذا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تحديد وتقييم تأثير حالة البطالة على مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة من العاطلين عن العمل في المجتمع الفلسطيني من جانب، وتحليل العوامل والأسباب المرتبطة بحالة البطالة من جانب آخر، للوصول إلى علاجات قابلة للتطبيق، الأمر الذي يتطلب تشكيل جمله من التساؤلات للإجابة عليها وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر البطالة على الواقع النفسي والاجتماعي الفلسطيني؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية وهي على النحو التالي:

1. ما واقع البطالة في محافظات غزة، وما هي الأسباب الرئيسية لتفاقم تلك المشكلة؟

2. ما أثر البطالة على الواقع النفسي لدى العاطلين عن العمل في محافظات غزة؟

3. ما أثر البطالة على الواقع الاجتماعي لدى العاطلين عن العمل في محافظات غزة؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مفردات عينة الدراسة على مقياس التوافق النفسي وفقاً لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مفردات عينة الدراسة على مقياس الواقع الاجتماعي وفقاً لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة واقع البطالة في محافظات غزة، وكذلك الأسباب الرئيسية لتفاقم هذه المشكلة.

2. الكشف عن أثر البطالة على الواقع النفسي لدى العاطلين عن العمل بمحافظات غزة.

3. بيان أثر البطالة على الواقع الاجتماعي لدى العاطلين عن العمل في محافظات غزة.

4. التعرف إلى الواقع النفسي لدى العاطلين عن العمل بمحافظات غزة تبعاً لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).

5. التعرف إلى الواقع الاجتماعي لدى العاطلين عن العمل بمحافظات غزة تبعاً لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).

أهمية الدراسة:

يعد حق العمل مطلباً أساسياً لجميع أفراد المجتمع، حيث نجد أن الأنظمة والتشريعات الدولية قد التزمت بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد. لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 فقرة 1 على: "حق العمل لكل إنسان وحرية اختياره... وحق الحماية من البطالة (Polilis, Schwab, 1979: 154).

أولاً: الأهمية النظرية

1. من المتوقع الاستفادة من الدراسة الحالية الباحثين عن البطالة.
2. من المنتظر أن تشكل الدراسة الحالية إضافة علمية إلى المكتبة الفلسطينية.
3. ستضع الدراسة الجالية صانعي القرار وأصحاب الاهتمام في صورة الوضع النفسي والاجتماعي لدى العاطلين عن العمل في محافظات غزة.
4. يمكن أن تساهم الدراسة الحالية في زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر البطالة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية.

1. من المتوقع أن تقدم الدراسة الحالية صانعي القرار من اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من مشكلة البطالة.
2. يستفيد من الدراسة الحالية المؤسسات الاجتماعية والإغاثية والنفسية لوضع خطط وبرامج قابلة للتنفيذ لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل**: البطالة.
- **المتغير التابع**: الواقع النفسي والاجتماعي الفلسطيني.

حدود الدراسة:

- **الحد الزماني**: ستطبق الدراسة في العام الدراسي 2016م.
- **الحد المكاني**: ستجرى الدراسة في محافظات غزة.
- **الحد الموضوعي**: ستتناول الدراسة أثر البطالة على الواقع النفسي والاجتماعي لدى العاطلين عن العمل بمحافظات غزة.
- **الحد البشري**: ستطبق الدراسة على العاطلين عن العمل (ذكور ـ إناث) في محافظات غزة.

مجتمع وعينة الدراسة:

أولا: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد الفلسطينيين العاطلين عن العمل والذين تقدموا بطلب توظيف من خلال مكاتب العمل وحسب الإحصاءات فإن عدد العاطلين عن العمل في محافظات غزة بلغ (44%) (المركز الفلسطيني للإعلام، 2015).

ثانيا عينة الدراسة: ستطبق الدراسة على عينة متمثلة للمجتمع الأصلي والمكونة من (400) من العاطلين عن العمل (ذكور – إناث) في محافظات غزة

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب لمعالجة مشكلة الدراسة، حيث يُعرف الأسلوب الوصفي التحليلي بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي وعملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

أدوات الدراسة:

سوف يستخدم الباحث أدوات بما يخدم بحثه وهي:

- **الاستبانة:** اعتمد في جمع البيانات على أسلوب الاستبانة وذلك لاستقصاء آراء أفراد العينة المفحوصة وانقسمت إلى قسمين جزء عن البطالة وجزء عن الآثار النفسية والاجتماعية.
- **المقابلة:** سيتم إعداد مقابلات وذلك مع عدد من الجهات أصحاب القرار والمسؤولين.

مصطلحات الدراسة:

أولاً: البطالة:

البطالة في اللغة: بَطَلَ الشيء – بُطلاً، وبُطُولاً، وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بَطَل دم القتيل، وذهب دمه بُطلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثارٌ أو دية. والعامل وبطالة إذا تعطل فهو بطال (المعجم الوسيط، 1960: 63)، أي هي العطل والتعطل، الكسل والإهمال، الضياع والخسران، إتباع اللهو والجهالة والهزل (عبيد، 1997: 75).

تعريف البطالة اصطلاحا:

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه (رشود الخريف، 2000: 10).

تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة:

إن من أشمل تعريفات البطالة وأدقها هو التعريف المقدم من طرف منظمة العمل الدولية حيث عرفت العاطل عن العمل على أنه: "كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (زكي، 1997: 17). حيث ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للبطالة:

حيث عرفت البطالة على أنها: "تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص" (منظمة الأمم المتحدة، 2004: 269).

تعريف آخر للبطالة:

البطالة عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية، تتضمن العاطلين عن العمل.

العاطلون عن العمل هم: الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق ولكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات والمعاهد، أو الأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدوا فرصة العمل المناسبة، أو الأشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب (الحاج، 1998: 151).

التعريف الإجرائي للبطالة:

البطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، راغبا فيه باحثا عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، و لا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقداً كان أو عيناً.

الآثار النفسية:

عرفت بأنها "عملية التفاعل بين الفرد والمواقف الضاغطة لمواجهة الأحداث والاضطرابات التي يمر بها، والتي تسبب له نوعاً من التغيرات السلوكية والجسمية (رمضان، 1991: 13).

ويعرفها (Sely, 1936) بأنها الاستجابة الغير محددة للجسم إزاء الأعباء البدنية أو النفسية التي يتعرض لها الشخص (Jeam, 1993: 82).

وهو أيضاً اضطراب وظيفي في الشخصية نفسي المنشأ يبدأ في صورة أعراض نفسية وجسمية مختلفة ويؤثر في سلوك الشخص فيعوق توافقه النفسي ويعوقه عن ممارسة حياته السوية في المجتمع الذي يعيش فيه (زهران، 1991: 10).

التعريف الإجرائي الآثار النفسية:

وهي الدرجة التي يحصل عليها العاطلون عن العمل في قطاع غزة لاستجاباتهم عن فقرات أداة قياس الضغوط النفسية المستخدمة في الدراسة الحالية.

الآثار الاجتماعية:

هي تلك التغيرات السلبية والغير عادية التي تحدث في سلوك الفرد، أو في اتجاهاته وعاداته (حنفي، 1975: 57)، نتيجة البطالة والتي تؤثر على تكيفهم الاجتماعي مثل التفكير في الهجرة أو تقليص علاقاتهم الاجتماعية وتأثر حياتهم الأسرية، أو الانحراف، وذلك ناتج عن عدم استيعابهم في سوق العمل.

التعريف الإجرائي للآثار الاجتماعية:

هي الدرجة التي يحصل عليها العاطل عن العمل على بعد الآثار الاجتماعية المستخدمة في مقياس الأثار الاجتماعية للعاطلين عن العمل في الدراسة الحالية.

قطاع غزة

قطاع غزة هو تلك المساحة من الأرض المتبقية من قضاء غزة الفلسطيني، والتي لا تزيد مساحتها عن 365 كم مربع والتي تقع في الجزء الجنوبي من الساحل الفلسطيني، بطول 45 كم وبعرض يتراوح ما بين 6- 12 كم، يحده من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق إسرائيل، ومن الجنوب جمهورية مصر العربية، حيث بلغ عدد سكانها 1.82 مليون نسمة (Office of the United Nations, 2001: 2).

كيفية حساب نسبة البطالة:

لحساب نسبة البطالة في أي مجتمع يتم الاستناد إلى القانون الآتي: (حشاد، 1996م، ص52)

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

الدراسات السابقة:

لقد اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة، ولم يجد دراسة تناولت البعد النفسي والاقتصادي للبطالة في فلسطين؛ لذلك سيتم عرض دراسات سابقة مرتبطة بمتغيرات الدراسة: البطالة وأثرها النفسي والاجتماعي على الواقع الفلسطيني:

- الدراسات الفلسطينية.
- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.

أولاً: الدراسات الفلسطينية:

1. دراسة محمود عيسى (2013) بعنوان: الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها.

هدفت تلك الدراسة إلى: التعرف على حجم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني, وتحليل مؤشراتها الأساسية وتحليل أبعاد البطالة باعتبارها أحد أهم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل, وتقديم بعض الرؤى الاقتصادية لمتخذي القرار للخروج من أزمة البطالة, واستعادة التوازن الداخلي لسوق العمل وتسريع استحداث فرص عمل دائمة ومناسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل الفلسطيني يتأثر بحجم ومعدل نمو وتركيبة السكان, وأن تراجع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية كان سبباً لتزايد فجوة الطلب على العمل في الأراضي الفلسطينية, وعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل الفلسطيني.

وأوصت إلى: ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل قوي وفعال, وربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في التعليم والعمل على رفع مستويات التنمية البشرية.

2. دراسة حمدان (2012) بعنوان: تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة "1995-2012".

هدفت الدراسة إلى: التعرف على مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني, وأهمها عنصر العمل والتي تعتبر الأكثر تأثيراً ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي, وحاولت تفسير ظاهرة العاطلين عن العمل ودورهم في إعاقة النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن مرونة عنصر العمل بلغت 53% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي, وأن متوسط البطالة خلال فترة الدراسة وصلت إلى 22.1%.

وأوصت بضرورة مواءمة الجامعات لاحتياجات سوق العمل, وضرورة الاستثمار في قطاعات إنتاجية منتجة للحد من البطالة, والعمل على تنظيم القطاع الخاص لاستيعاب مزيدا من العاطلين عن العمل.

3. دراسة محمد رجب (2011) بعنوان: أثر السياسة الاتفاقية على التضخم في فلسطين.

هدفت تلك الدراسة إلى: التعرف على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني, ودور النفقات الحكومية في التأثير على مستويات الأسعار وأثره على البطالة, وحاولت تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة.

وتوصلت إلى: وجود علاقة بين البطالة والتضخم, واعتبرت أن البطالة من أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثير على الاقتصاد الكلي وأنها السبب الرئيسي في تباطؤ الإنتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادي. وأوصت بضرورة تقديم الدعم الكافي للقطاع الخاص, وإيجاد فرص عمل لدعم وتنشيط عجلة الاقتصاد, ودعت إلى توجيه جزءا من النفقات الحكومية لمشاريع تنموية كقطاع الصناعة والبنية التحتية والإنشاءات والذي سيساهم بدوره خفض معدلات البطالة وخصوصا المقنعة.

4. دراسة جلال شيخ العيد (2011) بعنوان: تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 1997-2011.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع العمالة في الأراضي الفلسطينية وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية, والتعرف على شكل البطالة وأسبابها وسبل علاجها في الأراضي الفلسطينية للفترة 1997-2011. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف في سلوك دالة الطلب على العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية عن مثيلاتها بقطاع غزة, ولأسباب منها سياسات الاحتلال الإسرائيلي من الحصار وإغلاق المعابر وكذلك حالة الانقسام السياسي الفلسطيني, وأن هناك ضعف في البنية الاستثمارية والاقتصادية وضعف حركة الاستثمار المحلي والأجنبي في كافة الأراضي الفلسطينية بلا استثناء. وأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة وتدني مستويات الأجور إلى أدنى مستوياتها بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص في ظل وجود تضخم مستورد من إسرائيل.

وأوصت الدراسة إلى: إعادة النظر في بنود بروتوكول باريس الاقتصادي, وتفعيل السياسة المالية في الأراضي الفلسطينية, وتبني سياسة الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص كمحركين للتنمية الاقتصادية, وتطوير مستويات التدريب المهني وتحسين نوعية التدريب، والعمل على ضرورة مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل الفلسطيني.

5. دراسة بعنوان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للحصار والإغلاق على العامل الفلسطيني (2003).

وهي دراسة قامت بها دائرة الأبحاث والدراسات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وكان الهدف منها الوقوف على أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن سياسة الحصار والإغلاق، التي تمارسها إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة، حيث قامت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات، تمثلت في انتشار ظاهرة البطالة وارتفاع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، كنتيجة للانتفاضة والممارسات الإسرائيلية التي رافقتها، أما الفرضية الثانية: فقامت على الارتفاع الحاد في المشاكل النفسية والسلوكية لدى العمال

الفلسطينيين وأسرهم، في حين تناولت الفرضية الثالثة: التحول السلبي في السلوك الاجتماعي لدى العمال الفلسطينيين وأسرهم، وقد جاءت نتائج الدراسة لتبين أن الحصار والإغلاق كاناً السبب الرئيس في تفشي ظاهرة البطالة، وارتفاع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، والانعكاسات السلبية على الوضع الاقتصادي للطبقة العاملة الفلسطينية، كما أن هذه السياسة عملت على ازدياد حدة المشاكل النفسية والسلوكية لدى العمال وأسرهم، وتراجع ملحوظ في مستوى الصحة النفسية لديهم، كما أنها تسببت في تحول سلبي في السلوك الاجتماعي للعامل الفلسطيني، إلا أنها لم تتطرق إلى دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة هذه الآثار.

ثانيا: الدراسات العربية:

1. دراسة عبد الغني، وعبد الرحمن (2012) بعنوان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970-2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في الجزائر من خلال المنظور الاقتصادي والقياسي، وذلك من خلال تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها معتمدة على النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، وذلك لأن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة، تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية، إضافة إلى أن النموذج القياسي المتبع في الدراسة قد بين بأن الاستثمار هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر.

2. دراسة سمية (2010) بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دارسة ميدانية بولاية قسنطينة.

هدفت الدارسة إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، والخصائص التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة أكثر فاعلية في الحد من ظاهرة البطالة بولاية قسنطينة.

وتوصلت الدارسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهت مشاكل تتعلق بالإدارة والبيروقراطية، أعاقت مساهمتها في النشاط الاقتصادي، إلا أن تلك المؤسسات تتميز بخصائص جعلتها أكثر فاعلية في استحداث وظائف تتميز بكثافة عنصر العمل، وانخفاض رؤوس الأموال وبساطة المستوى الفني للعمال، ومقاومتها للهزات الاقتصادية، مما يجعلها الأكثر استيعاباً للعمالة وبالتالي الحد من البطالة على مستوى الولاية.

وأوصت الدارسة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة، أياً كان قطاع النشاط، لأنها تعتبر الأكثر نجاعة، والأكثر فعالية في استحداث وظائف، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

3. دراسة يعبوبي بوتيارة (2010) بعنوان: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010).

هدفت الدارسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

وتوصلت الدارسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال تلك الفترة، إضافة إلى تأثير كبير ل نفاق الحكومي، واحتياطي الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة من 2000 2010، وذلك بسبب برامج الإصلاح التي قامت بها الجزائر في الفترة من 2001-2010، بينما كان ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، لاعتماده على عائدات المحروقات، وهيمنة القطاع العام على مجمل الاستثمارات، من أهم العوامل التي أثرت سلباً على معدلات البطالة في الجزائر.

4. دراسة جودة، وعيسى (2010) بعنوان: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto.

وتوصلت الدارسة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتناسب عكسياً مع معدل البطالة، أون تقدير معامل أوكن أعطى معلمة غير معنوية، مما يعني أن القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي، بسبب أن البطالة في العراق لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية من جهة، وأن سوق العمل غير مرن من جهة أخرى، وكذلك وجدت الدراسة بأن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد، بسبب ضعف الارتباط بين الناتج المحلي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي، لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي، مما حدّ من قدرة الاقتصاد العراقي على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، وأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، لذا فالنمو فيه لا يعد نمواً حقيقياً، وأن السياسات الاقتصادية المركزية أدت إلى ضعف النمو الاقتصادي مما حدّ من قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب الأيدي العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنوياً.

5. دراسة زكان بلعباس (2009) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة "دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1973-2008.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من 1973-2008، وتقييم مدى قدرة وفعالية السياسية المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق وظائف جديدة، والتخفيف من حدة البطالة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، وأوصت بضرورة تشجيع القطاع الخاص على توفير وظائف، والتنسيق بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، وإعادة صياغة القوانين والبرامج التي تهدف إلى تشغيل الشباب والخريجين الجدد.

6. دراسة فرج (2008) بعنوان: البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة في المجتمع المصري منذ الستينات، وحتى تاريخ إعداد الدراسة، على فرص العمل المتاحة، ودور تلك السياسات في تزايد معدلات البطالة، ومن ثم تنامي التداعيات الاجتماعية والأمنية لها.

وتوصلت الدراسة إلى أن البيانات الرسمية عن حجم البطالة في المجتمع المصري تفتقد للمصداقية والشفافية، وأن انخفاض معدلات البطالة في مصر ابتداءً من عام 1996 ، لا يرجع إلى نمو الناتج المحلي، وتشغيل جزء من العاطلين عن العمل، بل يرجع إلى قيام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإضافة بند جديد في تعريف الفرد العاطل عن العمل، وهو ألا يكون له مورد رزق، وبالتالي تم استبعاد من لهم مورد رزق، وهو ما يفسر توقف بيانات صندوق النقد الدولي عند العام 1995 ، لعدم توفر بيانات يمكن للصندوق الوثوق بها بالنسبة للسنوات التالية على عام 1995.

كما وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب البطالة في مصر، تبني الدولة خلال نصف القرن الماضي مجموعة من السياسات الاقتصادية تسببت بشكل مباشر في نشوء المشكلة منذ البداية، ثم تزايد معدلاتها فيما بعد، وصاحبت تلك السياسات قصوراً في حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتاحة، وكذلك شيوع ظاهرة الجمع بين أكثر من عمل لمواجهة الارتفاعات المتتالية في نفقات المعيشة.

7. دراسة عقون (2010) بعنوان: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر".

تناولت تلك الدراسة مشكلة البطالة في الجزائر وقياس أكثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها كالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, معدل التضخم, عدد السكان, إجمالي النفقات, واستمدت الدراسة أهميتها من في كونها تعطي فكرة شاملة لأهم المشاكل الاجتماعية المترتبة على البطالة, ومدى سعي الحكومة الجزائرية لعلاج ولجم جماحها, وهدفت تلك الدراسة إلى محاولة لتحليل واقع البطالة في الجزائر والتعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى

التشغيل، كذلك إبراز أهمية الأدوات البحثية القياسية المستخدمة في تفسير ظاهرة البطالة من خلال إتباع الباحث لنموذج السلاسل الزمنية للفترة 1985-2007.

وتوصلت الدراسة إلى أن إتباع الجزائر لسياسات الإصلاح والتكييف الاقتصادي لم يرافقه تحسن في معدلات البطالة والتي ارتفعت في السنوات الأخيرة، وعدم وجود علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الأمد الطويل, وكان للناتج المحلي الإجمالي دوراً هاماً في تقليص معدلات البطالة وهذا نجم عن ارتفاع أسعار البترول.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إصلاح التشوهات في سوق العمل وتوفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة لسوق العمل، وتنمية ودعم دور القطاع الخاص من خلال نظام ضريبي محفزاً للاستثمار, وتطوير وتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الائتمان اللازم في مشاريع إنتاجية وخصوصاً في الصناعات التحويلية.

8. **دراسة المالكي (2006) بعنوان: خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية "دراسة تطبيقية".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور النمو الحضري بمدينة الرياض، وما دور الهجرة الداخلية والخارجية في زيادة معدلات نمو سكان مدينة الرياض، وما هي خصائص مشكلة البطالة في المدينة، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أسباب البطالة في المراكز الحضرية هي انخفاض أجر الوظائف المتاحة بنسبة (56.1%)، وضعف برامج التدريب والتأهيل بنسبة بلغت (39%)، وعدم ملاءمة المؤهل مع فرص العمل المتاحة بنسبة بلغت (23.1%).
2. بعض الحلول لمواجهة مشكلة البطالة في المراكز الحضرية تتمركز حول عدم توفر معلومات كافية عن فرص العمل في مكاتب التوظيف بنسبة بلغت (86.7%)، وتطوير برامج التدريب والتأهيل بنسبة بلغت (84.4%).

3. أثبتت النتائج الخاصة بتحليل العلاقة بين العمر وبعض أسباب البطالة أن غالبية صغار السن يوافون على أن عدم ملاءمة المؤهل العلمي مع فرص العمل هو أحد أسباب البطالة بنسبة (69%)، كما أن غالبية صغار السن يرون أن النظرة السلبية للعمل المهني هي أحد أسباب البطالة بنسبة (80%).

9. دراسة الجبارة (2006) بعنوان: البطالة لدى الخريجين والأسباب المحتملة والانعكاسات الأمنية والحلول المقترحة.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب بطالة الخريجين من وجهة نظر مجتمع الدراسة بالإضافة إلى الانعكاسات الأمنية ومعرفة الحلول المقترحة، والتحقق مما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بطالة الخريجين والميل النفسي لارتكاب الجريمة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي عن طريق العينة على خريجي بعض المؤسسات التعليمية ومسؤولي بعض الجهات والوزارات والأجهزة الأمنية ذات العلاقة بمشكلة البطالة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. تبين أن 67% من عينة المجموعة الأولى (المسؤولين الأمنيين) أجابوا بنعم حول اعتقادهم أن بطالة الخريجين دقت أجراء الخطر، وينبغي العمل بجد لعلاجها والحد من خطورتها.

2. بلغت نسبة البطالة لدى الخريجين 44.3% بطالة موسمية و 10.3% بطالة اختيارية و 30% بطالة سافرة.

3. أغلب الباحثين عن وظيفة تقدموا لكل الجهات، ولكل القطاعات أكثر من ثلاث مرات، واستمروا في البحث أكثر من سنة واستخدموا كل الوسائل المتاحة.

10. دراسة الغزاوي (2006) بعنوان: أثر البطالة على الاستقرار السياسي دراسة حالة الأردن 1990 . 2006.

هدفت الدراسة إلى تناول البطالة في المجتمع الأردني وأسباب انتشارها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية واستنتجت الباحثة أن مشكلة البطالة في الأردن كانت في كثير من الأحيان تعود لارتباط الاقتصاد الوطني بالتطورات والتغيرات المحلية إلى عدم المواءمة بين حاجات سوق العمل ومخرجات منظومة التكوين والتدريب والتعليم التي أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في مستوى الأداء في الاقتصاد الأردني في العقدين الماضيين.

واعتمدت الدراسة على مؤشرات البطالة كمتغير مستقل ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع كما استخدمت الباحثة مؤشر الفقر كمتغير وسيط حيث استندت الدراسة على فرضية أن هناك علاقة عكسية بين البطالة ومؤشرات الاستقرار السياسي بمعنى انه كلما زادت معدلات البطالة قل الاستقرار السياسي وقد يكون العكس صحيحا حيث اعتمدت الباحثة المنهجية العلمية التاريخية والإحصائية.

واستنتجت الدراسة عدم وجود علاقة إحصائية بين متغيرات الدراسة إلى مؤشرات البطالة في الأردن لا تؤثر على مؤشرات الاستقرار السياسي بالإضافة إلى عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشرات البطالة في المحافظات ومؤشرات الاستقرار السياسي رغم أن المحافظات ذات الكثافة السكانية تمتاز بارتفاع مستويات البطالة فيها.

11. دراسة الدوسري (2004) بعنوان: بعض الآثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها.

والتي يتحدث فيها الباحث عن أنواع البطالة وأشكالها المختلفة، وحجم البطالة في الوطن العربين, أسبابها، وآثارها الاقتصادية، سواء أكان ذلك على الفرد أم المجتمع، وارتباطها بإعانات البطالة المالية ووسائل مكافحة البطالة على المستوى الرسمي، إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى دور مؤسسات المجتمع المحلي في علاج هذه الظاهرة.

12. دراسة مجاهد (2003) بعنوان: ظاهرة البطالة في اليمن بين التفاقم والاحتواء.

يستعرض الباحث في هذه الدراسة ظاهرة البطالة في اليمن، والتي وصلت إلى معدلات عالية، ويرجع الباحث أسباب استشراء البطالة في اليمن إلى ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد اليمني، وبخاصة في القطاع الخاص، وكذلك تراجع الإنفاق الاستثماري الحكومي الموجه نحو مشاريع التنمية، وارتفاع معدل النمو السكاني، وخلل مخرجات نظام التعليم الجامعي، إضافة إلى تداعيات حرب الخليج الثانية، وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في ارتفاع نسب البطالة لتصل إلى ما يقارب من 36%، ويخلص الباحث في دراسته إلى أن مكافحة البطالة تتم من خلال برنامج إصلاحي اقتصادي، يتضمن السياسات الاقتصادية العامة والمتعلقة بتشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم مساهمته في النشاط الاستثماري، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، مما يشكل عامل جذب للرأسمال الاستثماري، وبالتالي زيادة فرص العمل، على أن يرافق ذلك منح القطاع الخاص دوراً أكبر من خلال إطلاق حرية المبادرة لديه، إضافة إلى دور الحكومة المتمثل في زيادة الاعتمادات المالية لمشروعات الأشغال العامة، بهدف خلق فرص عمل، والتوسع في تنفيذ المشاريع العاجلة، والتوسع في تقديم القروض للأسر الفقيرة، بغرض إقامة مشاريع إنتاجية، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي المتمثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية، وصندوق الضمان الاجتماعي، على أن يرافق ذلك إنشاء برنامج معلوماتي متكامل، على أن يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالبطالة والعاطلين عن العمل، والتخطيط لتنمية الموارد العامة، وتقديم الإعانات للعاطلين عن العمل، حيث تم في هذه الدراسة استعراض واقع البطالة في اليمن، واقتراح الحلول لمعالجتها، دون التطرق إلى انعكاساتها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية، أو دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من آثارها.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. Dogan and others, (2015) "Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case)

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الناتج ومعدل البطالة في تركيا (مدى انطباق قانون أوكن) خلال الفترة 1988– 2012 واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الثاني Vector Autoregressive Model(VAR)، ومنهجية التكامل المشترك وتحليل جرانجر للسلبية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة والنتائج بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي (تحقق قانون أوكن في الاقتصاد التركي) وأن اتجاه العلاقة يمكن أن يختلف بشكل دوري تبعا لفترات الركود والنمو الاقتصادي كما أشارت النتائج بأن عملية النمو السريع ليست وسيلة كافية لمحاربة البطالة.

وأوصلت الدراسة صناع السياسات الاقتصادية إلى الحفاظ على معدل نمو أمثل للوصول إلى معدل البطالة الطبيعي.

2. Kamran and others, (2014) "A study on determinants of Unemployment in Pakistan "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات البطالة في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1981 – 2010.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل النمو السكاني، معدل الفائدة، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل معرفة القراءة والكتابة في باكستان، حالة الديمقراطية في البلاد، النظام السياسي – متغير وهمي –) كمتغيرات مستقلة، في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط كل من استثمار أجنبي مباشر ومعدل معرفة القراءة والكتابة لعلاقة عكسية مع معدل البطالة، في حين ارتبط معدل النمو السكاني بعلاقة طردية مع معدل البطالة.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: تعزيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الباكستاني، والعمل على سن القوانين التي تجذب المستثمرين الأجانب إلى باكستان بالإضافة إلى رفع معدل القراءة والكتابة لدى الباكستانيين.

3. Arslan and Zaman, (2014) "Unemployment and it's determinants: A study of Pakistan Economy" (1990-2010)

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1990–2010.

وقد تم اختيار كل من المتغيرات التالية (معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة وفي حين ارتبط معدل النمو السكاني بعلاقة طردية مع معدلات البطالة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق الحكومة لسياسات تسيطر فيها على معدل النمو السكاني وبالإضافة إلى تركيز الحكومة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على تبني سياسات لجذب المستثمرين الأجانب للقدوم إلى باكستان.

4. Aurangzeb and Asif, (2013) "Factors Effecting Unemployment: A Cross Country Analysis "

هدفت الدراسة إلى مناقشة المحددات الاقتصادية الكلية للبطالة في الهند والصين وباكستان في الفترة 1980– 2009 واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك وتحليل جرانجر للسلبية بالإضافة إلى تحليل الانحدار وقد تم اختيار كل من المتغيرات كمتغيرات مستقلة التالية (معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل النمو السكاني) كمتغيرات مستقلة في حين شكل معدل البطالة المتغير التابع.

وأظهرت نتائج الدراسة التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في كل النماذج في حين أظهرت نتائج جرانجر للسلبية أن الاتجاه الثنائي غير موجود بين أي متغيرين لجميع الدول وبينا أظهرت نتائج التحليل الانحدار تأثيرا ملحوظا لكل من المتغيرات السابقة في الدول المذكورة وقد أظهر الناتج المحلي الاجمالي في باكستان علاقة طردية مع معدل البطالة والسبب في ذلك هو مستوى الفقر وعدم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تحسين الدخل في باكستان من أجل الحصول على الأثر الايجابي للنمو في معدل التوظيف.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ؛ استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد المنهج الأنسب للدراسة، وأنه يوجد اتفاق عام في الدراسات, وكذلك من الممكن أن يكون بعض الاختلافات.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة.

1. توضيح مشكلة الدراسة بشكل واضح.
2. توضيح أهمية وأهداف الدراسة.
3. تحديد المنهج الذي سيتبع في استكمال الدراسة.
4. تحديد متغيرات الدراسة التي سيتم تناولها أثناء استكمال الدراسة.
5. تحديد الفجوة البحثية بشكل جلي.
6. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة والتي سيستفاد منها في تفسير النتائج وتحليلها.

أوجه الاتفاق:

اتفقت الدراسات السابقة مع دراستي بعضها في المتغير المستقل والبعض الاخر في المتغير التابع وفي منهج الدراسة (المنهج الوصفي) وأيضا في أدوات الدراسة (الاستبيان والمقابلة)

أوجه الاختلاف:

الاختلاف يبدو جليا في الأسس المطلوبة لكل دراسة وطبيعة متغيراتها, ونوع وحجم العينة, والبيئة, كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في اعتبارها الدراسة الأولى التي تناولت تلك المحاول وهي: البطالة وأثرها النفسي والاجتماعي على الواقع الفلسطيني، فلم يعثر الباحث على أي دراسة شبيهة بدراسته على مستوى قطاع غزة والوطن العربي، وذلك على حد علم الباحث، كما كان هناك تباين في الدراسة عن الدراسات السابقة, في كونها تعيد تسليط الضوء على هذا الموضوع بنظرة مختلفة.

الفجوة البحثية:

ومن خلال العرض السابق للدراسات والبحوث التي أجريت في البطالة وأثرها النفسي والاجتماعي يمكن استخلاص الآتي:

- توصلت نتائج كافة الدراسات إلى انتشار ظاهرة البطالة في فلسطين والوطن العربي بشكل كبير.
- ركزت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال على البطالة في المؤسسات التعليمية.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على مجموعة من الجوانب منها المنهجية العلمية، والأدوات العلمية المستخدمة فيها، والأساليب الإحصائية، وطرق معالجة المعلومات، والمراجع في هذا المجال، والمفاهيم النظرية التي تثري الإطار النظري في دراسته الحالية.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول، يبدأ كل فصل بمقدمة تعبر عن محتوياته بشكل مختصر وسيتم تقسيم الفصول إلى مباحث وستتدرج فصول الدراسة كما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

سيتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة وسيشتمل هذا الفصل على: مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، تساؤلات الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، فرضيات الدراسة، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة، بالإضافة إلى نموذج الدراسة المقترح وهيكله.

الفصل الثاني: الاطار النظري (البطالة والآثار النفسية والاجتماعية على الواقع الفلسطيني)

سيتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، وسيتعرض هذا الفصل لموضوع الدراسة بشكل مباشر وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول تعريف البطالة وأنواعها.
- المبحث الثاني الآثار النفسية.
- المبحث الثالث الآثار الاجتماعية.
- الفصل الثالث: الدراسات السابقة.

سيتناول الفصل الثالث الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع الدراسة أو بعض جوانبه المختلفة حيث سيتم تناول بعض الدراسات التي تناولت موضوع البطالة وآثارها النفسية والاجتماعية على الواقع الفلسطيني لتعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية.

الفصل الرابع: إجراءات الدراسة ومنهجية وعينة الدراسة وصدق ثبات الأداة الدراسية:

ستتناول هذه الدراسة منهجية البحث ونتائج البحث الميدانية، وسيتكون هذا الفصل من بندين أساسيين، حيث سيتناول البند الأول منهجية البحث والتي ستشتمل على تحديد نوع ومصادر البيانات وتحديد مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع البيانات وأساليب التحليل

الإحصائي للبيانات. أما البند الثاني فسيتناول نتائج الدراسة الميدانية، حيث سيستعرض الباحث أهم النتائج التي سيتوصل إليها من خلال استقصاء الفئات موضع الدراسة، مع بيان مستوى مساهمة هذه النتائج في إثبات صحة الفروض التي سيقام عليها الدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات:

سيستعرض الباحث في الفصل الخامس نتائج عامة للدراسة مع تقديم بعض التوصيات والمقترحات في ضوء هذه النتائج وسيقدم الباحث في نهاية توصياته إطار مقترح للبطالة وآثارها النفسية والاجتماعية على الواقع، مع التوصية بتطبيق هذا الإطار في الجهات المعنية وأصحاب القرار، وسيختتم الدراسة بالمراجع والملاحق التي اعتمد عليها في إجراء الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، الجزء الأول، 1960م.

ثانياً: المراجع العربية.

1. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: دائرة الأبحاث والدراسات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للحصار والإغلاق على العامل الفلسطيني، فلسطين، نابلس، 2003.
2. أحمد زكان؛ أريح بلعباس، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.
3. بدر حمدان, بدر, تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2012, (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الأزهر, غزة, 2012.
4. جلال شيخ العيد، تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 1997-2011، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.
5. الحاج، طارق، علم الاقتصاد ونظرياته. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998.
6. حامد زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991م.
7. خليلي أحمد؛ هاشمي بريقل، واقع البطالة وأثارها على الفرد والمجتمع.
8. رمضان، نعمت، الضغوط النفسية، والرضا الوظيفي لدى معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في مديرية عمان الأولى، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1991.
9. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد:226، 1997.

10. سعاد عطاء فرج، سعاد عطا، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 44 ، مارس 2008.
11. سعود بن علي بن تركي المالكي، خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية "دراسة تطبيقية بمدينة الرياض"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006.
12. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "دراسة قياسية تحليلية"، حالة الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
13. سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة "دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
14. عبد الله بن محسن بن أحمد الجبارة, البطالة لدى الخريجين والأسباب المحتملة والانعكاسات الأمنية والحلول المقترحة, الرياض, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م.
15. عبد المنعم الحفني، موسوعة علم نفس التحليل النفسي، مجلد1، مكتبة متولي، القاهرة، مصر، 1975.
16. عبيد، نهاد (البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة)، الكويت: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد31، السنة 12، إبريل 1997م.
17. علا الغزاوي، أثر البطالة على الاستقرار السياسي دراسة حالة الأردن خلال الفترة 1990 . 2006، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.
18. علي شعت وآخرين، مشكلة البطالة والحلول المقترحة لها في الاقتصاد الفلسطيني.
19. ماهر الطباع, خبير اقتصادي, (واقع مشكلة البطالة في فلسطين آفاق وحلول), 2015.
20. محمد رجب، أثر السياسة الاتفاقية على التضخم في فلسطين، (دراسة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، 2011.

21. محمد عبد الله البكر، تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1422هـ.

22. محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

23. المركز الفلسطيني للإحصاء، 2015.

24. مسفر بن عتيق الدوسري، بعض الآثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها، اللقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، 2004.

25. منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004.

26. ندوة جودة؛ رجاء عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda–Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد3، 2010.

ثالثاً المراجع الأجنبية:

1. Polilis, A. & P. Schwab, Human Rights: Cultural and Ideological Perspectives. New York: Praeger Publshers. 1979.
2. Oswald, A. Happiness and Economic Performance. Economic Journal. 31, 1815.
3. Jean Benjamin stora,1993,Le stress, édition dahlab,paris, 1993, P:82.
4. Office of the United Nations Special coordinator ,Report on the Palestinian Economy,Gaza,Sprring,2001.